

فلا وجه ان الوضع الضمني هو الوضع المتفضل وهو وضع
الالفاظ لانفسها بعد وضعها العائنها ليمكن احضارها
حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد
الوضع لان لولا الوضع للعائني لم يلتفت الى الالفاظ ولم
يقتنى بشأنها ومعنى كون الوضع ضميا انه غير مقصود بالذات
قوله الزم عليهم ضمن الزم معنى ما ورد فعلاه بعلى والملزوم
هو السيد السيد قدس سره وحاصل الالتزام ان هذا
القابل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من الوضع
الضميني الا ذكر اللفظ واردة نفسه حال الحكم عليه كما في بين
حرف جري وذلك لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى
الوضع لا يقتضي كون المهملات موضوعات لانفسها اذا وجد
فيها ذلك كما في قولك جسد ممل والتزام ذلك فيها مباركة
في قواعد اللغة والتحقيق ان اذا اريد اجراء حكم على لفظ
مخصوص لم يجز ان وضع بل يكفى بحضوره والتلفظ به
وليستغنى بذلك عن الدال **قوله** فحينئذ اي تخبره اذ لم يوضع
لنفسه على ما ادعاه السيد **قوله** ولا يتأتى الكلام بهذا المقول
قوله الحاجة **قوله** كالا سم اي قائم مقامه في تاق الكلام به وتزكبه
منه **قوله** من اعتبار هذا التناول وهو كون المراد معين
او ما يقوم مقامه **قوله** على هذا التقرير اي تقرير عدم
الالفاظ لانفسها **قوله** لئلا يشل ذلك الحصر اي المستفاد
من قوله ولا يتأتى **قوله** وتعريف الكلام اي لا يتم **قوله**

با

بما تضمن من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلمة
كلية وهي لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** والمبتدأ اي وتعريف
المبتدأ وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه
قوله اللهم الا ان يقال انما حاصله ان ما ذكر من نظم رفيه
للعقاب وهو الشارح في الاستعمال واما اطلاق اللفظ و
ارادة نفسه فهو نادرا لا ينظر اليه فلا يرد نقضا **قوله** ذلك
لا يثبت له الغير **قوله** فامتنع الخبر عنها تفريع على عدم
اثبات الغير كما اشار الى ذلك الشارح وفيه انه يلزم
عليه تفريع الشيء على نفسه اذ كون اللفظ محتمرا عنه
عبارة عن كون معناه مما اثبت له الغير كما افاد ذلك
العصام **التنبيه التاسع قوله** الفعل مدلوله الخ
قال بعض ارباب الحواشي يجوز ان يراد بالفعل الفعل
اللغوي اعني الحدث ويمد لوله ما هو جزئي منه كالنوع
او يراد بالمدلول المدلول التقني والضمير اضاف اليه الجمع
للفعل بالمعنى الاصطلاحي على طريق الاستخدام
انتم المراد منه وحي لا يرد الا اعتراض الآتي في الشارح
قوله كالحرف الخ يفيد ان الشارح يدعي ان الفعل موضوع
بوضع واحد باعتبار مجموع معناه ما ذكره وهو مخالف
لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار ما دتها
نوعي واما اعتبار هيئتها فانها موضوعه للشخص
وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوعة بوضعين